



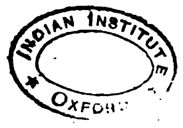
كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس لاختلاف تشكلاته النورية بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قربا وبعدا ومنها متواترات وهي التي يحكم العقل فيه بواسطة السماع من جمع كثير استحال العقل توافقهم على الكذب كقولنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة وظهرت المعجزة على يده ومنها قضايا قياساتها معها وهي ما يحكم العقل فيه بواسطة مقدمة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين والاوسط ما يقترن بقولنا لانه حين

كذا كذا **قال** والجدل الخ **اقول** من الاصطلاحات المنطقية المذكورة الجدل وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة كالمقدمات التي ذكرناها في اليقينيات ويكون الغرض من تركيبها الزام الخصم وهو ظاهر ومنها الخطابة وهي قياس مركب من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه او مقدمات مظنونة والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور معاشهم ومعادهم كما يفعله الخطباء والوعاظ ومنها الشعر وهو قياس مركب من مقدمات تنبسط منها النفس او تنقبض كما اذا قيل الخمر ياقوتية سيالة انبسطت نفس ورغبت في شربها واذا قيل العسل مرة مهوعة انقبضت النفس وتنفرت عن اكلها ومنها المغالطة وهي قياس مركب من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهور او مركب من مقدمات وهيئة كاذبة والغلط اما من جهة الصورة او من جهة المعنى اما ما يكون من جهة الصورة فكقولنا الصورة الفرس المنقوش على الجدار انها فرس وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة صهال واما ما يكون من جهة المعنى فكقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج ان بعض الانسان فرس واعلم ان عليه الاعتماد والتعويل من هذه القياسات وانما هو البرهان لكونه مركبا من مقدمات يقينية ولكن هذا آخر ما كتبناه من الاوراق لايضاح ما في كتاب ايساغوجي بعون الله وتوفيقه ان الله خير الموفقين فقط

۲۴

خاتمة الطبع

الحمد لله ولي الصلوة على نبيه كه كتاب هذا در مطبع منشي نولكشور باهتمام منشي شيو بشير ديال ... ۱۸۹۲ع ... طبع شد



سواء كانت متصلة او منفصلة اما اذا كانت متصلة فكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج
ان النهار موجود ولو قلنا لكن النهار ليس بموجود ينتج ان الشمس ليست بطالعة واما اذا كانت
منفصلة فكقولنا دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا لكن هذا العدد زوج ينتج انه ليس
بفرد ولو قلنا لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد اذا عرفت هذا فنقول الشرطية الموضوعة في القياس
الاستثنائي ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي والا لزم انفكاك اللازم
عن الملزوم فيبطل الملازمة واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم والا لزم وجود الملزوم بدون
اللازم فيبطل الملازمة ايضا كما رايته في المثال الاول وان كانت الشرطية الموضوعة في القياس
الاستثنائي منفصلة فاستثناء عين احد الجزئين سواء كان مقدما او تاليا ينتج نقيض الآخر لامتناع
الجمع بينهما واستثناء نقيض احدهما اي احد الجزئين لكن لا ينتج عين الآخر لامتناع الخلو عنهما كما رايت
في المثال الثاني فعليك بالتامل في المثالين المذكورين هذا اذا كانت المنفصلة حقيقية وان شئت
ان تدرك البحث بتمامه في المنفصلات فارجع الى الرسائل المطولات قال البرهان اقول
من الاصطلاحات المنطقية المذكورة التي يجب استحضارها عند الخوض في شيء من العلوم البرهان
وهو يرسم بانه قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين كما مر في الامثلة واليقين هو اعتقاد
الشيء بانه لا يمكن ان يكون الا كذا اعتقادا مطابقا للواقع غير ممكن الزوال اما اليقينيات فاقسام
منها اوليات وهي ما يحكم فيه العقل بمجرد تصور الطرفين كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم
من الجزء ومنها مشاهدات وهي ما يحكم العقل فيه بالحس سواء كان من الحواس الظاهرة او الباطنة
كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة وكقولنا ان لنا غضبا وخوفا ومنها مجربات وهي ما يحتاج
العقل في جزم فيه الحكم الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى كقولنا السقمونيا مسهل للصفراء وهذا الحكم
انما يحصل بواسطة مشاهدات كثيرة ومنها حدسيات وهي ما لا يحتاج العقل في جزم الحكم الى واسطة تكرار المشاهدة

بعض الحيوان ضاحك كان الحق الايجاب قال والقياس اقتراني آه اقول لما قسم المصنف القياس
من قبيل الى اقتراني واستثنائي اراد ان يبين ان كل واحد منهما من اي شيء يتركب فقال القياس الاقتراني
اما ان يتركب من مقدمتين حمليتين كما مر من قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج كل جسم محدث
فان هاتين المقدمتين حملية واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وكلما كان النهار موجود فالارض مضيئة ينتج من اقتران هاتين الشرطيتين المتصلتين ان كانت
الشمس طالعة فالارض مضيئة والمراد من المتصلتين متصلتان لزوميتان لا الاتفاقيتان كما سيعلم
ذكر في المطولات واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين منفصلتين كقولنا كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج اما زوج
الزوج او زوج الفرد ينتج من هاتين المقدمتين المنفصلتين العدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد واما ان
يتركب القياس المذكور من مقدمة حملية ومقدمة شرطية متصلة سواء كانت الحملية صغرى والمتصلة
كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج من هاتين المقدمتين
اللتين اولهما متصلة والاخرى حملية كلما كان هذا الشيء انسانا فهو جسم واما ان يتركب من مقدمة حملية
ومقدمة منفصلة سواء كان الحملية صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كل عدد اما زوج او فرد
وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج من هاتين المقدمتين اللتين اولهما منفصلة والاخرى حملية
كل عدد فهو اما فرد او منقسم بمتساويين واما ان يتركب من مقدمة متصلة ومقدمة منفصلة سواء
كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل
حيوان اما ابيض او اسود ينتج من هاتين المقدمتين اللتين اولهما متصلة والاخرى منفصلة كلما
كان هذا الشيء انسانا فهو ابيض او اسود قال اما القياس الاستثنائي آه اقول لما فرغ عن بيان
الاقتراني شرع في بيان القياس الاستثنائي فقال القياس الاستثنائي مركب اما من مقدمتين
احدهما شرطية والاخرى وضع احد جزئيها اي اثباته او رفعه ليلزم وضع جزء الآخر او رفعه

بحجر كان الحق السلب ولو بدلنا الكبرى وقلنا لا شئ من الناطق بحجر كان الحق الايجاب
بخلاف ما اذا وجد الاختلاف بين المقدمتين بالايجاب والسلب ومع هذا الشرط يلزم كلية الكبرى
والا اختلف النتيجة كقولنا لا شئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس كان الحق الايجاب
وقولنا وبعض الصاهل فرس كان الحق السلب هذا على تقدير ايجاب الكبرى واما على تقدير سلبها
فلانه يصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب واذ قلنا بعض الحجر
ليس بحيوان كان الحق السلب ولم يذكر المصنف هذا الشرط قال والشكل الاول هو الذي جعل آه اقول
لما كان الشكل الاول من بين الاشكال الاربعة اصلا والباقية متفرعة عليه ولهذا ما جعل معيارا
للعلوم الا ذلك فاورده المص ههنا مع جميع ضروبه المنتجة دون غيره ليجعل دستورا اي قانونا
لينتج عنه المطلوب وتوطئة لفهم الباقية وضروبه المنتجة اربعة لان القسمة العقلية تقتضي ان يكون
ستة عشر فسقط ههنا اثنى عشر كما بين في المطولات وبقي اربعة الضرب الاول هو ان يكون من
موجبتين كليتين والنتيجة موجبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج كل جسم محدث الضرب الثاني
ان يكون من كليتين والكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف ولا شئ من
المؤلف بقديم ينتج لا شئ من الجسم بقديم والضرب الثالث ان يكون من موجبتين والصغرى
موجبة جزئية والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج بعض الجسم
حادث والضرب الرابع ان يكون من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى والنتيجة سالبة
جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم ينتج بعض الجسم ليس بقديم ومن هذا
يعرف ان ايجاب الصغرى مع كلية الكبرى شرط في الشكل الاول والا لاختلف النتيجة اما الاول فلانه يصدق
لا شئ من الانسان بفرس وكل فرس حيوان كان الحق الايجاب واذا بدلنا الكبرى بقولنا كل فرس صاهل كان
الحق السلب والثاني اما فلانه يصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس والحق السلب واذا قلنا

لاشتمالها على الاكبر فيكون ذات الاكبر وهذا ليس الا معنى الكبرى واقتران الصغرى بالكبرى
في الايجاب والسلب وفي الكلية والجزئية تسمى قرينة وضربا ولم يذكره المصنف هنا قال والهيئة الحاصلة
اقول الهيئة الحاصلة من اقتران الصغرى بالكبرى تسمى شكلا والاشكال اربعة لان الحد الاوسط
ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول نحو كل ج ب وكل ب آ فكل ج آ
وان كان بالعكس اي ان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الرابع نحو كل ج ب و
كل آ ج فبعض ب آ وان كان الحد الاوسط موضوعا فيهما اي في الصغرى والكبرى فهو الثالث
نحو كل ب ج وكل ب آ فبعض ج آ وان كان حد الاوسط محمولا فيهما اي في الصغرى والكبرى
فهو الشكل الثاني نحو كل ج ب ولا شيء من آ ب فلا شيء من ج آ فهذه هي الاشكال الاربعة التي ذكرت
في المنطق قال والشكل الرابع الخ اقول من هذه الاشكال الاربعة الشكل الرابع وهو بعيد عن الطبع
جدا ولا يتحصل المطلوب منه الا بالتعسر وانما يتحصل بالاشكال الباقية بالتيسير ومن هذه الباقية ما هو
اقرب الى الطبع وهو الشكل الاول والباقية اعني الثاني والثالث والرابع يرد عند الانتاج
الى الشكل الاول والذي له طبع سليم وعقل مستقيم لا يحتاج الى رد الشكل الثاني الى الاول لانه اقرب
الباقيين لمشاركته اياه في صغراه وهي اشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب
الذي هو اشرف من المحمول لان المحمول انما يطلب لاجله واعلم ان الشكل الثاني انما ينتج اذا
كانت مقدمتاه اي الصغرى والكبرى فيه مختلفين بالايجاب والسلب اي اذا كانت احديهما
موجبة كانت الاخرى سالبة والا لكانتا اما موجبتين وايا ما كانت يتحقق الاختلاف في
اما اذا كانتا موجبتين فانه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والنتيجة كل انسان ناطق
والحق الايجاب واذا بدلنا الكبرى بقولنا كل فرس حيوان كان الحق السلب نحو لا شيء من
الانسان بفرس واما اذا كانتا سالبتين فلانه يصدق لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الفرس

اولهما موضوع الآخر كقولنا ا مساو لب و ب مساو لج فان هذين القولين يستلزمان ان يكون ا
مساويا لج لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة اجنبية وهي ان كل مساو لمساو الشيء مساو لذلك
الشيء وانما قال من اقوال ولم يقل من مقدمات لئلا يلزم الدور لان المقدمة قد عرفوها بانها ما جعلت
جزء القياس فاخذوا القياس في تعريفها فلو اخذت هي ايضا في تعريف القياس لزم الدور
قال وهو اما اقتراني آه اقول القياس ينقسم الى قسمين اقتراني واستثنائي لانه ان لم يكن عين النتيجة
او نقيضها مذكورا في القياس بالفعل فهو اقتراني كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث
كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج كلما
كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة وان كان عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل فهو استثنائي كقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ولكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة وههنا نقيض النتيجة
وهو الشمس طالعة مذكور فيه بالفعل واذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة
فالنهار موجود وههنا عين النتيجة وهو قولنا النهار موجود مذكور في القياس بالفعل وانما سمي الاول
اقترانيا لكون الحدود فيه مقترنة غير مستثناة وانما سمي الثاني استثنائيا لاشتماله على اداة
الاستثناء والمراد من كون عين النتيجة او نقيضها مذكورا في القياس بالفعل هو ان يكون طرفاها
او طرفا نقيضها مذكورين بالترتيب الذي هو في النتيجة قال والمكرر بين مقدمتي القياس الخ
اقول اعلم ان المشترك المكرر بين مقدمتي القياس من غير ما عداه يسمى حدا اوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب
سواء كان موضوعا او محمولا او مقدما او تاليا وقد مر مثالها آنفا وموضوع المطلوب يسمى حدا
اصغر لانه اخص في الاغلب والاخص اقل افرادا فيكون اصغر ومحموله يسمى حدا اكبر لانه اعم في
الاغلب والاعم اكثر افرادا فيكون اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى لاشتمالها على
الاصغر فتكون ذات الاصغر وهذا ليس الا معنى الصغرى والمقدمة التي فيها الاكبر تسمى الكبرى

والسالبة الجزئية آه اقول السالبة الجزئية لا يلزم ان عكس سالبة جزئية ولا ينعكس سالبة جزئية لجواز ان يكون الموضوع فيها اعم من المحمول فيصدق سلب الاخص عن بعض الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن بعض الاخص لان كل اخص يستلزم الاعم فان قولنا مثل بعض الحيوان ليس بانسان كالفرس وغيره يصدق ولا يصدق عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان لانه يصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان بالضرورة ولا يوجد الكل بدون الجزء وهو محال وانما قيد بقوله لزوما كليا لانه قد يصدق العكس في بعض المواد مثلا يصدق قولنا بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه ايضا وهو بعض الحجر ليس بانسان قال القياس قول آه اقول المطلب الاعلى والمقصد الاقصى من الاصطلاحات المنطقية المذكورة القياس ورسموه بانه قول مؤلف من الاقوال متى سلمت لزم عنها اي من تلك الاقوال لذاتها قول آخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فانه مركب من قولين انه اذا سلمنا لزم عنها لذاتها قول آخر وهو العالم حادث فالمراد من القول اعم من ان يكون ملفوظا او معقولا والمراد من الاقوال مافوق الواحد ليتناول القياس المؤلف من القولين والقياس المؤلف من الاقوال فوق اثنين فالقول الواحد لا يسمى قياسا وان لزم عنه لذاته قول الآخر كالعكس المستوى وعكس النقيض وقوله متى سلمت يشير الى ان تكون مسلمة في نفسها بل يلزم ان يكون بحيث لو سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر ليدخل في التعريف القياس الذي مقدماته صادقة والذي مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان جماد وكل جماد حمار فان هذين القولين وان كذبا في نفسها الا انهما بحيث لو سلمتا لزم عنهما لذاتهما ان كل انسان حمار وقوله لزم عنهما احترز به عن الاستقراء والتمثيل لانهما وان سلمت مقدماتهما لكن لا يلزم عنهما شيء آخر لامكان التخلف في مدلوليهما عنهما وقوله لذاتها يحترز عن القياس الذي يلزم عنه بعد التسليم قول آخر لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية كما في قياس المساوات وهو كالمتركب من قولين بحيث يكون متعلق محمول

كزيد وعمرو وبكر فيكون بعض الحيوان انسانا هذا ما ذكره المصنف في تعليل انعكاسها جزئية والاولى
ان يقال فيه اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسانا والا لصدق
نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان لامتناع ارتفاع النقيضين فيلزم المنافاة بين الحيوان
والانسان فيصدق ليس بعض الانسان بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان
هذا خلف او نضم ذلك النقيض الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه وهو محال كهذا كل
حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج من الشكل الاول لا شيء من الانسان بانسان
وهو محال **قال** والموجبة الجزئية تنعكس اليها آه **اقول** القضية الموجبة الجزئية ايضا تنعكس
موجبة جزئية كما ان القضية الموجبة الكلية تنعكس اليها وحجتها الحجة التي ذكرناها فانه اذا صدق
بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان لانا نجد الموضوع شيئا موصوفا
بالحيوان والانسان فيكون بعض الانسان حيوانا او نقول على تقدير صدق قولنا بعض الحيوان
انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان والا يصدق نقيضه وهو لا شيء من الانسان
بحيوان ويلزم منه انه لا شيء من الحيوان بانسان وقد كان الاصل بعض الحيوان انسانا هذا خلف
او نضم ذلك النقيض الى الاصل حتى يلزم سلب الشيء عن نفسه كما مر **قال** والسالبة الكلية آه
اقول السالبة الكلية يلزم ان تنعكس سالبة كلية وذلك اي انعكاسها الى السالبة الكلية
بين بنفسه لانه اذا صدق لا شيء من الحجر بانسان يلزم ان يصدق لا شيء من الانسان
بحجر والا لصدق نقيضه وهو قولنا بعض الانسان حجر وتنعكس الى قولنا بعض الحجر انسان وقد
كان الاصل لا شيء من الحجر بانسان هذا خلف او نضم النقيض وهو بعض الانسان حجر الى الاصل
ينتج سلب الشيء عن نفسه كهذا بعض الانسان حجر ولا شيء من الحجر بانسان ينتج من الشكل الاول
بعض الانسان ليس بانسان وهو مستحيل لصدق قولنا كل ما هو الانسان فهو انسان بالضرورة **قال**

عن صيرورة الموضوع محمولا في القضية والمحمول موضوعا مع بقاء الكيفية اي السلب
والايجاب اي ان كان الاصل موجبا كان العكس ايض كذلك وان كان سالبا كان العكس ايض
كذلك ومع بقاء الصدق والكذب اي ان كان الاصل صادقا باي وجه كان العكس ايض
كذلك وان كان كاذبا كان العكس ايض كما اذا اردنا ان نعكس قولنا كل انسان حيوان جعلنا
الجزء الاول من القضية ثانيا والثاني اولا وقلنا بعض الحيوان انسان واذا اردنا ان نعكس
قولنا لا شئ من الانسان بحجر قلنا لا شئ من الحجر بانسان ولو قال المص العكس هو جعل الجزء الاول من القضية
ثانيا والجزء الثاني اولا لكان اصوب لان ما هو الموضوع لا يصير محمولا وما هو المحمول
لا يصير موضوعا اصلا ولئن سلمنا ذلك لكن يخرج من التعريف عكس الشرطيات وانما
اعتبر بقاء السلب والايجاب لانهم تتبعوا القضايا ولم يجدوها في الاكثر بعد جعل المذكور صادقة
لازمة الا موافقة لها في السلب والايجاب وانما اعتبر بقاء الصدق لان العكس لازم للقضية
فلو فرض صدقها بدون صدق العكس لزم صدق الملزوم بدون اللازم وهو
مستحيل ولم يعتبر بقاء الكذب لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا
كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه الذي هو قولنا بعض الانسان حيوان فعلى
هذا قول المص والكذب لا يكون الا خطاء قال والموجبة الكلية آه اقول القضية التي تكون
موجبة كلية لا يلزم ان تنعكس كلية بل تلزم ان تنعكس جزئية اما عدم انعكاسها كلية فلانه يمكن
بمادة يكون المحمول فيها اعم من الموضوع وعند الانعكاس يلزم صدق الاخص على كل افراد
الاعم وهو ممتنع مثلا يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان ولا يلزم
ان يصدق الانسان الذي هو الاخص على كل من الحيوان الذي هو الاعم وهو محال واما انعكاسها
جزئية فلانا اذا قلنا كل انسان حيوان نجد الموضوع شيئا موصوفا بالانسان والحيوان فهذا

اى بالفعل والسابعة وحدة الكل والجزء فلانهما لو اختلفتا فى الكل والجزء لم يتحقق التناقض نحو الزنجى اسود اى بعضه والزنجى ليس باسود اى كله والثامنة وحدة الشرط لعدم التناقض بين القضيتين عند اختلاف الشرط كقولنا الجسم مفرق للبصر اى بشرط كونه ابيض والجسم ليس بمفرق للبصر اى بشرط كونه اسود فاذا عرفت هذا فنقول ان القضيتين اذا كانت احدهما موجبة كلية ينبغى ان يكون الاخرى سالبة جزئية واذا كانت احدهما سالبة كلية كانت الاخرى موجبة جزئية فنقيض الموجبة الكلية انما هى السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية انما هى الموجبة الجزئية كقولنا لا شئ من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان كيفية هذه سياتى فى المحصورات والحق ان ايراد المص هذا اى قوله ونقيض الموجبة الكلية الخ ههنا ليس فى موضعه وانما هو موضعه بعد تحقيق المحصورات قال والمحصورتان لا يتحقق آه اقول ان كانت القضيتان المتناقضتان محصورتين لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما فى الكمية اى فى الكلية والجزئية بان يكون احدهما كلية والاخرى جزئية وهذا انما يكون بعد اتفاقهما فى الوحدات المذكورة فلو قيل بعد قوله فى الكلية والجزئية ايضا لكان اولى لم يكون اشارة اليه اعنى قوله الا بعد اتفاقهما فى الوحدات المذكورة وانما قلنا انه لم يتحقق التناقض فى المحصورتين الا بعد اختلافهما فى الكلية والجزئية لان الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شئ من الانسان بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب فنقيض الكلية الجزئية لا الكلية وبالعكس اعنى نقيض الجزئية الكلية لا الجزئية واذا كانت القضيتان مهملتين فحكمهما حكم المحصورتين لان المهملات من المحصورات فى التحقيق من حيث انها فى القوة الجزئية قال العكس آه اقول من تلك الاصطلاحات المذكورة العكس وهو عبارة

يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة فقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب
فان هاتين القضيتين اختلفتا بالايجاب والسلب اختلافا يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى
كاذبة على سبيل الواقع وقوله اختلاف جنس يتناول للاختلاف الواقع بين قضيتين ومفردين ومفرد وقضية
وقوله بين قضيتين يخرج الاختلاف الواقع بين غير قضيتين وقوله بالايجاب والسلب يخرج الاختلاف بالاتصال
والانفصال والاختلاف بالكلية والجزئية والاختلاف بالعدول والتحصيل وغير ذلك وقوله بحيث يقتضي
يخرج الاختلاف بالايجاب والسلب ولكن لا بحيث يقتضي صدق احدهما كذب الاخرى نحو زيد ساكن وزيد
ليس بمتحرك لانهما صادقتان وقوله لذاته يخرج الاختلاف بالايجاب والسلب بحيث يقتضي صدق
احدهما كذب الاخرى لكن لا بالذات ذلك الاختلاف نحو زيد انسان زيد ليس بناطق
فان الاختلاف بين هاتين القضيتين انما يقتضي ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة بالواسطة لان
قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان ولان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق فيكون
ذلك بواسطة لا لذاته قال ولا يتحقق ذلك آه اقول القضيتان اللتان بينهما يقع التناقض لا يخلو
من ان تكونا مخصوصتين او محصورتين او مهملتين فان كانتا مخصوصتين فلا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اتفاقهما
في ثماني وحدات الاول وحدة الموضوع لانهما لو اختلفتا في هذه الوحدة لم تتناقضا نحو زيد قائم وعمرو
ليس بقائم والثانية وحدة المحمول اذ لو اختلفتا فيها لم تتناقضا نحو زيد كاتب وزيد ليس بشاعر
والثالثة وحدة الزمان اذ لو اختلفتا فيها لم تتناقضا نحو زيد قائم ليلا وزيد ليس بقائم نهارا والرابعة
وحدة المكان لانهما لو اختلفتا فيها لم تتناقضا نحو زيد قائم في الدار وزيد ليس بقائم في السوق
والخامسة وحدة الاضافة لانهما لو اختلفتا فيها لم يتحقق التناقض نحو زيد ابو عمرو وزيد ليس بابي بكر
والسادسة وحدة القوة والفعل لانهما لو اختلفتا فيها بان تكون النسبة في احدهما بالقوة
وفي الاخرى بالفعل لم تتناقضا نحو الخمر في الدن مسكر اي بالقوة والخمر في الدن ليس بمسكر

وان حكم فيها بالتنافي بين جزئيها في الكذب فقط لا في الصدق فالقضية مانعة الخلو كقولنا
زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يغرق فانه حكم في هذه القضية بالتنافي بين ان يكون في البحر و
ان يغرق لا بين ان يكون في البحر وان لا يغرق وانما سميت مانعة الخلو لاشتمالها على
منع الخلو بين جزئيها في الكذب **قال** وقد يكون المنفصلات الخ **اقول** المنفصلات المذكورة
تتركب كل واحد منها عن جزئين غالبا كما مر وقد تتركب عن اكثر من جزئين اما الحقيقية المنفصلة فكقولنا
العدد اما زائد او ناقص او مساو فانه حكم فيها بان هذه الجميع لا يجتمع على عدد واحد ولا يخلو العدد
عن واحد منها وفيه نظر لان عين احد اجزاء الحقيقية يستلزم نقيض الآخر لامتناع الجمع وبالعكس
لامتناع الخلو فلو تركب الحقيقية من ثلثة اجزاء فصاعدا يلزم جواز الجمع وجواز الخلو وهو خلف لانه
في المثال المذكور وهو قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو يلزم ان يستلزم كونه زائدا كونه غير ناقص وهو يستلزم كونه
غير ناقص كونه مساويا ينتج من هذا ان يستلزم كونه زائدا كونه مساويا فقد كان بينهما منع الجمع لكون
المنفصلة حقيقية هذا خلف وايضا يلزم ان يستلزم كونه غير زائد كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا كونه غير
مساو ينتج من هذا ان يستلزم كونه غير زائد كونه غير مساو فقد كان بينهما منع الخلو ايضا لكون المنفصلة حقيقية
هذا خلف بل الحق ان الحقيقية تتركب من حملية ومنفصلة كقولنا العدد اما ان يكون مساويا لذلك العدد
او زائدا عليه او ناقصا عنه والجزء الثاني اعني قوله او زائدا عليه الى آخره منفصلة والجزء الاول حملية اصله
العدد اما مساو لذلك العدد او غير مساو له لكن اذا لم يكن مساويا له كان زائدا عليه او ناقصا عنه فلما
كانت هذه المنفصلة في قوة تلك الحملية اقيمت مقامها فيظن انها مركبة من ثلثة اجزاء لكنها باعتبار تركيبه عن
الحملية والمنفصلة كما عرفت فلا تتركب الحقيقية الا من جزئين وكذا مانعة الخلو ومانعة الجمع فانهما قد تتركب من
اجزاء فصاعدا ولبيانها طول لا يليق ذكره في هذا المختصر فيطلب من المطولات **قال** التناقض
اقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة التناقض وهو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب

والقضية الطبيعية ليست بمعتبرة في العلوم فلذا اسقطناها عن التقسيم لا لانها تخل بالانحصار **قال** والمتصلة
اما لزومية او اتفاقية آه **اقول** لما فرغ من تقسيم الحملية شرع في تقسيم الشرطية سواء كانت
متصلة او منفصلة اما الشرطية المتصلة فتنقسم الى قسمين احدهما اللزومية والآخر الاتفاقية لانه
ان كان صدق التالي فيها على تقدير وقوع صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك فالقضية
متصلة لزومية والمراد بالعلاقة ههنا شيء بسببه يستلزم المقدم التالي كالعلية والتضايف
اما العلية فكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طلوع الشمس علة
لوجود النهار واما المعلولية فكقولنا اذا كان النهار موجودا فكانت الشمس طالعة فوجود النهار
معلول لطلوع الشمس واما التضايف فكقولنا ان كان زيدا ابا عمرو فعمرو ابنه وان كان صدق
التالي في المتصلة على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة بل على سبيل الاتفاق فالقضية متصلة
اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فانه لا علاقة بين ناطقية الانسان
وناهقية الحمار فيها حتى يجوز العقل استلزام ناطقية الانسان ناهقية الحمار فيها بل توافق الطرفان على سبيل العدل
واما الشرطية المنفصلة فتنقسم على ثلثة اقسام حقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو لانه ان حكم اي في القضية المنفصلة بالتنافي
بين جزئيها في الصدق والكذب معا فالقضية منفصلة حقيقية كقولنا هذا العدد اما زوج او
فرد فانه حكم في هذه القضية بامتناع اجتماع الزوج والفرد على العدد وبامتناع ارتفاعهما عنه وانما
سميت حقيقية لان التنافي بين جزئيها اشد من التنافي بين جزئي القسمين الباقيين لانه بالتنافي
بين جزئيها في الصدق والكذب معا وهذا ليس الا حقيقة الانفصال وان حكم في القضية بالتنافي
بين جزئيها في الصدق فقط فالقضية مانعة الجمع كقولنا هذا الشيء اما شجر او حجر فانه حكم
في هذه القضية بالتنافي بين الشجر والحجر في الصدق فقط لا في الكذب لجواز ان يكون الشيء
لا شجرا ولا حجرا وانما سميت مانعة الجمع لاشتمالها على منع الجمع بين جزئيها في الصدق

ليس بمحمول فالقضية سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب قال وكل واحد منهما الخ اقول كل واحد من
القضية الموجبة والسالبة اما ان تكون مخصوصة او محصورة سواء كانت كلية او جزئية او مهملة
لانه ان كان الموضوع في القضية شخصا معينا فالقضية مخصوصة كما ذكرنا في مثال الموجبة
والسالبة نحو زيد كاتب وزيد ليس بكاتب اما تسميتها مخصوصة فلخصوص موضوعها و
قد يقال لها شخصية لكون موضوعها شخصا معينا جزئيا كزيد وان لم يكن موضوعها
كذلك اى لا يكون موضوع القضية شخصا معينا جزئيا بل يكون غير معين فان بين فيها كمية
افراد الموضوع من الكلية والجزئية فالقضية محصورة ومسورة اما كونها محصورة فلحصر افراد
موضوعها واما كونها مسورة فلاشتمالها على السور الذى هو اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع
حاصرا لها ومحيطا بها والسور ماخوذ من سور البلد فكما انه يحصر البلد كذلك هو يحصر افراد الموضوع
وهذه المحصورة اما ان يحكم فيها على كل الافراد او على بعضها وعلى التقديرين اما بالايجاب او بالسلب
فان كان الاول فالقضية كلية مسورة موجبة كقولنا كل انسان كاتب وسالبة كقولنا
لا شئ من الانسان بكاتب والسور في الكلية الموجبة نحو كل وفي الكلية السالبة نحو لا شئ
ولا واحد كما ذكرنا وان كان الثاني اى ان كان الحكم في القضية على بعض الافراد فالقضية جزئية
مسورة موجبة نحو بعض الانسان كاتب وسالبة كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب والسور
في القضية الجزئية الموجبة نحو بعض وواحد فقط وفي الجزئية السالبة نحو ليس كل وليس بعض
وبعض ليس وان لم يكن كذلك اى وان لم يكن الموضوع في القضية شخصا معينا ولم يكن
الحكم فيها على كل الافراد او على بعضها فالقضية تسمى مهملة كقولنا الانسان كاتب لاهمال بيان
كمية الافراد التى حكم عليها فاذن القسمة مثلثة كما ثلث الشيخ في الشفاء لا يقال ان القضية
الطبيعية خارجة عن الاقسام فلا يصدق الحصر لانا نقول الكلام في القضايا المعتبرة في العلوم

فلا يرد النقض بالقضية الطبيعية لانها ليست متعارفة في العلوم

الى المطلوب التصديقي والقضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب وهو الذي يسميه بعضهم خبرا والقول هو المركب سواء كان لفظا مركبا كما في القضية الملفوظة او مفهوما عقليا مركبا كما في القضية المعقولة وهو اي القول جنس تتناول الاقوال التامة والناقصة والانشائيات وقوله يصح ان يقال لقائله انه صادق او كاذب فصل يحترز به عن الاقوال الناقصة والانشائيات وهي الامر والنهي والاستفهام وغيرها وهي اي القضية تنقسم الى قسمين احدهما حملية والآخر شرطية لان المحكوم عليه وبه في القضية ان كانا مفردين فالقضية حملية كقولنا زيد كاتب والا فالقضية شرطية وفيه نظر لان المحكوم عليه وبه لا يلزم ان يكونا مفردين في الحملية كما تقول زيد ابوه قائم والشرطية اما متصلة موجبة وهي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وسالبة ان حكم فيها بسلب صدق قضية اخرى كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود واما منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين فان حكم فيها بالتنافي ايجابا فالقضية موجبة منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا وان حكم فيها بالتنافي سلبا فالقضية منفصلة سالبة كقولنا ليس اما ان يكون الانسان اسود او كاتبا **قال** الجزء الاول يسمى موضوعا آه **اقول** الجزء الاول اي المحكوم عليه من القضية الحملية يسمى موضوعا لانه انما وضع لان يحكم عليه بشيء والجزء الثاني اي المحكوم به يسمى محمولا لانه يحمل على شيء والنسبة التي يرتبط بها المحمول بالموضوع تسمى نسبة حكمية ولم يذكر المصنف الجزء الاخير ولا بد منه في القضية لكونه جزءا منها والجزء الاول من القضية الشرطية يسمى مقدما لتقدمه غالبا في الذكر والجزء الثاني منها تاليا لكونه تابعا له وهو من التلو بمعنى التبع **قال** والقضية اما موجبة آه **اقول** تنقسم القضية ثانيا الى موجبة وسالبة لان تلك النسبة التي ذكرناها ان كانت حكما بان يقال الموضوع محمول فالقضية موجبة كقولنا زيد كاتب وان كانت حكما بان يقال الموضوع

فيه موصلاً الى المطلوب التصديقي فهو الحجة واذا عرفت هذا فنقول من تلك الاصطلاحات المنتقدة ان يكون
القول الشارح وهذا التعريف اعم من ان يكون حداً او رسماً فالحد قول دال على ماهية الشيء قوله قول دال
على ماهية الشيء يخرج الرسم كما ستعرفه هذا هو تعريف الحد فيلزم ان يكون تعريفه بالحد فيلزم التسلسل قلنا لا نم لزوم التسلسل لان حد الحد
الحد كان الوجود نفس الوجود والحد ينقسم على قسمين تام وناقص فالحد التام هو الذي يتركب
عن جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان فانك اذا قلت ما الانسان
فيقال الحيوان الناطق ومثل هذا هو الحد التام اما كونه حداً فلان الحد في اللغة المنع وهو لكونه مشتملاً
على الذاتيات مانع عن دخول الغير فيه واما كونه تاماً فلكون الذاتيات بتمامها مذكورة فيه والحد الناقص
هو الذي يتركب عن الجنس البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان فانه اذا سئل
عن الانسان بما هو فاجيب بانه جسم ناطق كان هذا الحد ناقصاً اما كونه حداً فلما مر واما كونه
ناقصاً فلعدم ذكر بعض الذاتيات فيه والرسم ايضاً ينقسم الى قسمين تام وناقص اما الرسم التام
فهو الذي يتركب عن جنس الشيء القريب وخاصته اللازمة له كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان
اما كونه رسماً فلان رسم الدار اثرها ولما كان التعريف بالخاصة اللازمة التي هي اثر من آثار الشيء كان
تعريفاً بالاثر واما كونه تاماً فلتحقق المشابهة بينه وبين الحد التام من جهة انه وضع فيه الجنس القريب و
قيد بامر يختص بالشيء واما الرسم الناقص فهو الذي يتركب عن عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة
كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع
فان هذه الامور العرضية تختص بالانسان لا غير بخلاف كل واحد منها لوجود البعض منها في غيره ايضاً اما كونه
رسماً فلما مر من ان الخاصة اللازمة من آثار الشيء فيكون تعريفاً بالاثر الذي هو الرسم واما كونه
ناقصاً فلعدم ذكر بعض اجزاء الرسم التام فيه حتى تتحقق المشابهة بالحد التام كتحققها بين الرسم التام
والحد التام **قال القضايا** الخ **اقول** لما فرغ من قول الشارح شرع في الحجة وهي القضايا المرتبة الموصلة

فان الضاحك بالقوة عرض لازم لاينفك عن ماهية الانسان مختص بحقيقة واحدة
وهي ماهية الانسان والضاحك بالفعل عرض مفارق ينفك عن ماهية الانسان
ويختص بها ورسم اي الخاصية بانها كلية تقال على ماتحت حقيقة واحدة فقط قولا
عرضيا فقوله يستدرك كما مر غير مرة وقوله تقال على ماتحت حقيقة واحدة جنس
شامل للكليات الخمس وقوله فقط يخرج الجنس والعرض العام لكونهما مقولين
على ماتحت حقائق فوق واحدة وقوله قولا عرضيا يخرج النوع والفصل لانهما مقولان
على ماتحتهما قولا ذاتيا لاعرضيا وان لم يختص كل واحد منهما بحقيقة واحدة بل يعم فوق
واحدة فهو العرض العام كالمتنفس بالقوة وبالفعل للانسان وغيره من الحيوانات
فان المتنفس بالقوة عرض لازم غير منفك عن الانسان والحيوان غير مختصة بماهية
واحدة والمتنفس بالفعل عرض مفارق ينفك عن ماهيتهما غير مختص بحقيقة واحدة
منهما ورسم اي العرض العام بانه كلي يقال على ماتحت حقائق مختلفة قولا عرضيا
وقوله كلي زائد كما مر غير مرة وقوله يقال على ماتحت جنس شامل للكليات الخمس وقوله
حقائق مختلفة يخرج النوع والفصل والخاصة لانها لاتقال الا على ماتحت حقيقة واحدة
فقط وقوله قولا عرضيا يخرج الجنس لانه قول ذاتي لاعرضي وكون هذه التعريفات للكليات
رسوما بناء على امكان ان يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات التي ذكرناها هي
ملزومات متساوية لها الا ان المناسب ذكر التعريف الذي هو اعم من ان يكون حدا
او رسما لان عدم العلم بانها حدود لايوجب العلم بانها رسوم قال القول الشارح
آه اقول العلم ينقسم الى قسمين احدهما القول الشارح والآخر الحجة لانه ان كان تصورا مع
عدم اعتبار الحكم فيه موصلا الى المطلوب التصوري فهو القول الشارح وان كان مع اعتبار الحكم

اکتفی بالجنس بناء علی بطلان ترکب الماهیة من امرین متساویین او امور متساویة
و لقائل ان یقول فعلی هذا کان اللازم علیه ان لا یذکر الجنس فی تعریف الفصل
لانه ح لا فائدة تحت ذکر الجنس فی تعریف الفصل اصلا لانه لا یفید شیئا من الشمول و الاحتراز
فکان ذکره لغوا قلنا ذکر الجنس ههنا لیدل علی المقصود بالمطابقة و ذلک اعنی ما یمیز
الشیء عما یشارکه فی الجنس کالناطق بالنسبة الی الانسان فانه اعنی الناطق
یمیز الانسان عما یشارکه فی الجنس اعنی الحیوان کالفرس و البغل و غیرهما لانه
اذا سئل عن الانسان بای شیء هو فی ذاته کان الجواب انه ناطق لان السؤال
بای شیء انما یطلب به ما یمیز الشیء عن غیره و کل ما یمیز الشیء عن غیره یصلح
للجواب لتمیزه الانسان عن غیره و یرسم ای الفصل بانه کلی یقال علی
الشیء جنس متناول الکلیات الخمس و قوله فی جواب ای شیء هو یخرج النوع
و الجنس و العرض العام اما النوع و الجنس فلانهما یقالان فی جواب ای
شیء هو و اما العرض العام فلا یقال فی الجواب اصلا و قوله فی ذاته ای فی
جوهره یخرج الخاصة لانها و ان کانت تمیز الشیء لکن لا فی جوهره و ذاته بل فی عرضه
قال و العرضی اما ان یمتنع انفکاکه عن الماهیة و العرض اللازم او لا یمتنع و هو
العرض المفارق آه اقول العرض اما لازم او مفارق لانه اما ان یمتنع انفکاکه
عن الماهیة او لا یمتنع انفکاکه عنها الاول و هو العرض اللازم کالکاتب بالقوة
بالنسبة الی الانسان و الثانی هو المفارق کالکاتب بالفعل بالنسبة الیه و کل
واحد منهما ای من العرض اللازم و المفارق اما خاصة او عرض عام لانه ان
اختص بحقیقة واحدة فقط فهو الخاصة کالضاحک بالقوة او بالفعل للانسان

بکون الکلیات خمس انها کذلک بالقسمة الاولیة و لا ینافی کونها ستا بالقسمة الثانیة فانه یصدق علیها خمس بالقسمة الاولیة

قال أقول

تمام ماهيته كل واحد منهما بالانفراد لانك اذا افردت الانسان بالسوال فقول الانسان ماهو فجوابه الحيوان الناطق لكونه تمام الماهية ويرسم الجنس بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ماهو قولا ذاتيا وقوله كلي زائد لا طائل تحته وقوله مقول متناول للجزئيات والكليات وقوله على كثيرين يخرج الجزئيات لما مر من ان الجزئي انما يقال على واحد شخص وقوله مختلفين بالحقائق يخرج النوع لكونه مقولا على كثيرين متفقين بالحقائق وقوله في جواب ماهو قولا ذاتيا يخرج الكليات الباقية اعني الفصل والخاصة والعرض العام وان كان الذاتي مقولا في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا فهو نوع كالانسان بالنسبة الى افراده اعني زيدا وبكرا وغير ذلك لانه اذا اسئل عن زيد وعمرو وبكر وغير ذلك بما هم كان جوابه الانسان لانه تمام ماهيته المشتركة بينهم واذا اسئل من زيد فقط كان الجواب الانسان ايضا لانه تمام ماهيته المختصة به انه اعني النوع ما يكون مقولا في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ماهو وقوله كلي زائد كما مر قوله مقول جنس متناول للجزئي والكلي وقوله على كثيرين يخرج الجزئي وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس لان النوع مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة ومختلفين بالعدد والعوارض والتشخصات بخلاف الجنس فانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة وقوله في جواب ماهو يخرج الثلثة الباقية المذكورة وان كان الذاتي غير مقول في جواب ماهو بل مقول في جواب اي شيء هو في ذاته وهو الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان فهو فصل ولو قال في التعريف في الوجود ايضا كان اشمل ليدخل فيه فصول الماهية المركبة من امرين متساويين او امور متساوية اللهم الا ان يقال

الوحدانية قال والكلي اما ذاتي آه اقول الكلي ينقسم الى قسمين ذاتي وعرضي لانه اما ان يكون داخلا في حقيقة جزئياته او لا يكون فان كان داخلا في حقيقة جزئياته فهو ذاتي كالحيوان بالنسبة الى الانسان فان حقيقة زيد وعمرو وبكر حيوان ناطق والحيوان داخل فيه لكونه مركبا من الحيوان والناطق وكذا بالنسبة الى الفرس فان حقيقة الفرس حيوان صاهل فالحيوان داخل في الفرس لكونه مركبا من الحيوان والصاهل وكذا بالنسبة الى الحمار وان لم يكن داخلا في حقيقة جزئياته بل يكون خارجا عن تلك الحقيقة فهو عرضي كالضاحك بالنسبة الى الانسان فانه لم يدخل في حقيقة زيد وعمرو وبكر التي هي الانسان لما مر من انه مركب من الحيوان والناطق فقط فتعين انه خارج عنه وعلى هذا لا يكون نفس الماهية ذاتية بل تكون من العرضيات لانها يخالف الذاتي بذلك التفسير وكل ما يخالفه فهو عرضي وقد يقال الذاتي على ما ليس بعرضي اي ليس بخارج فح تكون نفس الماهية ذاتية لا يقال ان الذاتي هو المنتسب الى الذات فلا يجوز ان تكون نفس الماهية ذاتية والا لزم انتساب الشيء الى نفسه وهو ممتنع لانا نقول هذه التسمية اي تسميته ذاتية ليست بلغوية حتى يلزم ذلك المحذور بل انما هي اصطلاحية

قال والذاتي اما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس وهو الجنس آه اقول هذا شروع في بيان الكليات الخمس اعلم ان الذاتي اما جنس او نوع او فصل لانه ان كان مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة لا الخصوصية فهو جنس كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس فانه اذا سئل عن الانسان والفرس بما هما كان الحيوان جوابا عنهما واذا سئل عن كل واحد من الانسان او الفرس لم يصلح ان يقع جوابا عن كل واحد منهما لانه ليس

وامامؤلف وهو الذي لا يكون كذلك كقولنا رامي الحجارة **اقول** لما فرغ عن بيان الدلالات الثلث شرع في بيان تقسيم اللفظ فنقول اللفظ ينقسم الى قسمين مفرد ومؤلف لانه اما ان لا يراد بالجزء منه اي من اللفظ دلالة على جزء معناه كالانسان فانه لفظ لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه او يراد ذلك كقولك رامي الحجارة فانه لفظ يدل جزءه على جزء معناه لان الرامي يدل على ذات من له الرمي والحجارة يدل على جسم معين فان كان الاول فهو مفرد وان كان الثاني فهو مؤلف وقوله لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه يصدق على اربعة اقسام الاول ان لا يكون له جزء اصلا نحو ق علما والثاني ان يكون له جزء لا معنى له نحو زيد علما والثالث ان يكون له جزء ذو معنى ولكن لا يدل عليه مثل عبد الله علما والرابع ان يكون له جزء ذو معنى دال عليه لكنه لا يكون دلالته مرادا نحو الحيوان الناطق علما لفرد من افراد الانسان لان معناه الماهية الانسانية مع التشخص **قال** والمفرد اما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فيه كالانسان واما جزئي وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك كزيد **اقول** المفرد ينقسم الى كلي وجزئي لانه اما ان يكون نفس تصور مفهومه اي من حيث انه متصور مانعا عن وقوع الشركة فيه اي من الاشتراك بين كثيرين فهو الجزئي كزيد فانه اذا تصور مفهومه امتنع العقل عن صدقه على كثيرين والا اي وان لم يمنع نفس تصور مفهومه عن اشتراكه بين كثيرين فهو الكلي كالانسان فان مفهومه اذا حصل عند العقل لم يمنع عن صدقه على كثيرين وانما قيد الكلي والجزئي بنفس التصور لان من الكليات ما يمنع الاشتراك بين الامور المتعددة بالنظر الى الخارج كواجب الوجود فانه بالنظر الى الخارج جزئي وبالنظر الى الذهن كلي فان الدليل الخارجي قطع عرق الشركة عنه لكنه عند العقل لم يمنع عن صدقه على كثيرين والالم يفتقر الى دليل اثبات

وكذا عرفت ان المدلول هو الذي يلزم من العلم بشيء آخر العلم به وتنقسم الدلالة الى ثلثة اقسام طبيعية وعقلية ووضعية والمراد من الدلالة ههنا الدلالة الوضعية التي تكون بحسب وضع اللفظ الدال على المعنى وهي ثلثة اقسام لان اللفظ الدال على المعنى لا يخلو من ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء ما وضع له او يدل على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام مثال الدلالة بالمطابقة كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة لكونه تمام ما وضع له وانما سميت هذه الدلالة مطابقة لان اللفظ موافق لتمام ما وضع له وذلك ماخوذ من قولهم طابق النعل بالنعل اذا توافقا ومثال الدلالة بالتضمن كالانسان اذا دل على احدهما اي على الحيوان فقط او على الناطق فقط وانما سميت هذه الدلالة تضمنا لانه يدل على الجزء الذي في ضمنه ومثال الدلالة بالالتزام كالانسان ايضا اذا دل على قابل العلم وصنعة الكتابة وانما سميت هذه الدلالة التزاما لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه بل يدل على الخارج اللازم له في الذهن وانما قيد قوله على ما يلازمه بقوله في الذهن لان الملازمة الخارجية لو جعلت شرطا لم تتحقق دلالة الالتزام بدونها لامتناع تحقق المشروط بدون تحقق الشرط واللازم باطل فكذا الملزوم ايضا لان العمى كما يدل على الملكة كالبصر التزاما لان العمى عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا مع ان بينهما معاندة في الخارج لا يقال هذه الدلالة دلالة تضمنية لان العمى عبارة عن العدم مضافا الى البصر فيكون البصر خارجا عنه فيمتنع ان يكون دلالة تضمنية

قال ثم اللفظ اما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه كالانسان

قال اقول ٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره الممكن سواه وغيره الصادر باختياره شره وخيره والصلوة
والسلام على محمد الذي انتشر به دينه وامره اما بعد فان كتاب الشيخ الامام قدوة الحكماء
الراسخين اثير الدين الابهري طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه المشهور بايساغوجي لما
كان على بعض الاخوان متعسرا او على بعضهم متيسرا اردت ان اكتب بالتماسهم اوراقا تذلل
تعسره وتتمم تيسره والله خير الميسرين والموفقين قال اما بعد فهذه رسالة في المنطق
اقول ان للمنطقيين اصطلاحات يجب استحضارها للمبتدي اذا اراد ان يشرع في شيء من العلوم
منها ايساغوجي وهو لفظ يوناني يراد به الكليات الخمس وهي النوع والجنس والفصل والخاصة
والعرض العام وهذه يتوقف معرفتها على بيان الدلالات الثلث المطابقة والتضمن والالتزام
واقسام اللفظ والدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول
هو الدال والثاني هو المدلول فمن هذا عرفت ان الدال هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر

به عون صانع مکین و مکان و فضل خلاق زمین و زمان نسخه



در مطبع نامی منشی نولکشور به طبع مزین و مقبول اهلجهان شد